وائل محمد يوسف- دور البلديات في بناء مجتمع المعرفة بالمدينة العربية - الندوة الدولية (مدن المعرفة)- المعهد العربي لإنماء المدن بالمشاركة مع البنك الدولي وأمانة المدينة المنورة- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2005.

دور البلديات في بناء مجتمع المعرفة بالمدينة العربية

إعداد

د/ وائل محمد يوسف السيد

قسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر

العنوان البريدي: **كلية الهندسة– جامعة الأزهر– مدينة نصر– القاهرة– الرقم البريدي 11754**

البريد الإلكتروني: dr_wael_yousef@yahoo.com

وائل محمد يوسف- دور البلديات في بناء مجتمع المعرفة بالمدينة العربية - الندوة الدولية (مدن المعرفة)- المعهد العربي لإنماء المدن بالمشاركة مع البنك الدولي وأمانة المدينة المنورة- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، نوفمبر 2005.

ملخص البحث:

ربما تكون أهم مشكلات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة هي مشكلة الإدارة أكثر من كونها مشكلة فقر أو نقص موارد أو خلافه، فالموارد الطبيعية والبشرية بها ثرية ومتعددة الجوانب، لكن الإدارة هي المشكلة الرئيسية على اختلاف أسبابها ومقوماتها، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على العمران وعلى المدينة العربية التي تعاني من أسقام عديدة متراكمة.

تمر المجتمعات المعاصرة تمر بالعديد من التحولات التي فرضها عصر المعرفة، مما أفرز ما يمكن تسميته بمجتمعات المعرفة، والتي تعتبر بمثابة فرصة ذهبية للدول العربية للتغلب على مشكلة الإدارة بصفة عامة والإدارة العمرانية بصفة خاصة، وذلك بشرط اتباع رؤية جديدة للإدارة تتغلب على كافة المعوقات الروتينية وغيرها من جهة وتتواءم مع طبيعة العصر ومنتجاته الالكترونية من جهة أخرى، فهل تتمسك الدول العربية بهذه الفرصة لتتخطى كبوتها، أم تفقدها كما فقدت غيرها من الفرص.

التغيرات العالمية الحادثة تستوجب أشكالاً متعددة من التغيير في الكثير من الهياكل الاقتصادية والعمرانية العربية، هذه التغيرات تحتاج إلى تدعيمها بمتغيرات موازية في مجال الإدارة المحلية (البلديات) من أجل استكمال كافة أشكال التنمية المرغوبة بصورة أوفق.

تنقسم هذه الورقة البحيثة إلى ثلاث أجزاء؛ يستعرض الجزء الأول بلدية المدينة العربية بين الحاضر والمستقبل، بينما يتناول الجزء الثاني آفاق مجتمع المعرفة، أما الجزء الأخير فيستعرض بعض التجارب البلدية العربية الرائدة ثم ينتهي برؤية لتطوير البلديات العربية لبناء مجتمع المعرفة.

أولاً: بلدية المدينة العربية بين الحاضر والمستقبل:

للبلديات دور هام في إدارة الشئون المحلية التي تهم مواطني المجتمع المحلي وتلبي إحتياجاتهم؛ فمنذ قيام الدول الحديثة بدأت السلطة المركزية شيئا فشيئا النزول عن أجزاء من إختصاصاتها إلى مجالس بلدية منتخبة من أبناء كل مدينة أو إقليم فيما يختص بالإشراف على ما بالإقليم من مرافق وخدمات محلية، على أن تتفرغ الدولة كسلطة عليا للمصالح العامة القومية التي تهم الدولة بأسرها مع إشرافها على تلك المجالس البلدية.

حيث وجد أن الأخذ بنظام الإدارة المحلية–البلديات –يساعد على توفير الخدمات الأساسية بطريقة سهلة وعادلة، والنهوض بأقاليم الدولة المختلفة من خلال مشاركة أبناء كل إقليم في إدارة شئونهم المحلية وفي تسيير المصالح التي تتصل بهم إتصالا مباشرا، كما أنه وسيلة فعالة لتطبيق النظم الديموقراطية وممارسة الشعب الفعالة في إدارة شئونه وتصريف أموره سواء في الحضر أو الريف.

ويحدث أحيانا خلط بين مفهوم نظام الإدارة المحلية وبين غيرها من الأنظمة الإدارية الأخرى المرتبطة بالمجتمع المحلي، حيث يوضح جدول (1) مقارنة بين أنظمة الإدارة: اللامركزية– الإدارة المحلية (البلديات)– الحكم المحلي (الفيدرالية)، ويتضح فيه أهم خصائص نظام الإدارة المحلية (البلديات).

أنظمة الإدارة / وجه المقارنة	اللامركزية	الإدارة المحلية (البلديات)	الحكم المحلي (الفيدرالية)
طبيعة الدولة	يمكن أن توجد في أي دولة.	توجد في الدول بسيطة التركيب السياسي.	توجد في الدول المركبة الفيدرالية والاتحادية.
خصائص الأقاليم	لا تقتصر على أقاليم محددة.	تختص بأقاليم أو مدن محددة.	تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية واقتصادية متجانسة.
استمداد الصلاحيات	الصلاحيات مستمدة بموجب قرار إداري للأجهزة التنفيذية.	الصلاحيات مستمدة بموجب التشريع.	الصلاحيات مستمدة بموجب الدستور.
المجالس المنتخبة	لا تتضمن مجالس منتخبة.	تتضمن مجالس منتخبة ذات صلاحيات واسعة.	تتضمن مجالس منتخبة ذات صلاحيات كاملة.
الطبيعة الإدارية	إدارية فنية فقط.	صورة محدودة من صور الحكم المحلي.	تشمل الإدارة المحلية بالإضافة إلى الحكم المحلي الشامل.
مدى الاستقلالية	غير مستقلة.	استقلال الأجهزة الإدارية التنفيذية فقط.	استقلال شبه كامل قضائي/تشريعي/تنفيذي.

جدول (1) مقارنة بين أنظمة الإدارة المرتبطة بالمجتمع المحلي

المصدر: الباحث عن فهد بن صالح السلطان– تطور الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية خلال 20 عاما، ص1.

تستند الإدارة المحلية – البلديات– على أربعة مقومات أساسية كما يظهر بشكل (1) كالآتي:

1– مساحة من الأرض ذات كيان محدد: فمن الضروري وجود مساحة محددة من الأرض تمارس البلدية عليه سيطرتها وتؤدي فيه خدماتها المختلفة للسكان، وقد دلت التجارب التي مرت بها الدول العريقة في تطبيق نظم البلديات أنه من الأفضل أن يقوم النظام على مستويين:

–الأول: وهو المستوى الأدنى ويجب أن يكون ذو مساحة تضم عددا من السكان الذين يكونون مجتمعا واضح المعالم يمكن تقديم الخدمات المحلية الأساسية به مثل التعليم الإلزامي، وهو مستوى القرية أو المدينة أو الحي.

–الثاني: وهو المستوى الأعلى ويجب أن يكون ذو مساحة تضم عددا من السكان يكفي لتقديم كافة الخدمات العامة التي يحتاجها السكان مثل الخدمات الصحية والقضائية وغيرها، وهو مستوى المحافظة أو الإقليم.

2– سلطة محلية شرعية: حيث تستند السلطة المحلية إلى الدستور والقانون، ويحدد القانون واللوائح التنفيذية المكملة له كيفية تشكيلها ويوضح اختصاصاتها ومسئولياتها المختلفة.

3- ميزانية خاصة: فمن الضروري أن تكون للسلطة المحلية إيرادات تستطيع من خلالها الإنفاق على متطلبات تأدية اعمالها من خلال ميزانية تضعها، حيث تتكون الموارد من عناصر ثلاث:

-الأول: التمويل المحلي وهو ما تفرضه السلطة المحلية من رسوم بلدية وضرائب محلية يحق لها فرضها بالإضافة إلى إيرادات المرافق التابعة لها.

-الثاني: التمويل المركزي وهو ما تخصصه الحكومة المركزية من تمويل سنوي للسلطة المحلية لإعانتها على تقديم الخدمات المختلفة للسكان في إطار المساواة بين أبناء المناطق المختلفة بالدولة.

-الثالث: القروض والهبات والتبرعات وهو ما تقدمه المنظمات والهيئات والشركات والأفراد للمساهمة في تقديم خدمات مختلفة للسكان.

4- أجهزة تنفيذية: حيث لابد من وجود أجهزة تنفيذية تابعة للسلطة المحلية مباشرة تتولى تنفيذ الأعمال الموكلة إلى السطة المحلية، وبجانب هذه الأجهزة توجد أجهزة أخرى تابعة للحكومة المركزية تقوم بالأعمال ذات الطابع المركزي.

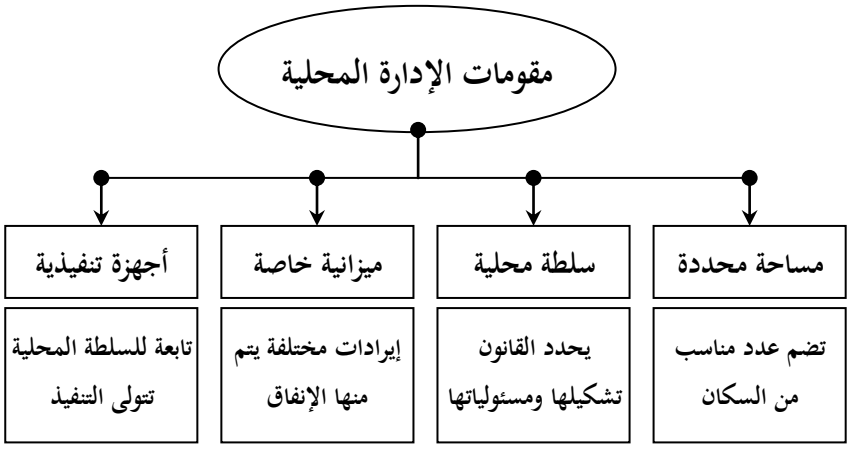

شكل (1) مقومات الإدارة المحلية (البلديات)

المصدر: الباحث عن احمد خالد علام، العمران والحكم المحلي في مصر ، ص19-20.

النموذج المصري في تطوير الإدارة المحلية:

عرفت أوطان الحضارات القديمة نظم الحكم والإدارة، ولكن مصر دون غيرها كان لها فضل السبق في إقامة وحدة سياسية مستمرة منذ عصر الفراعنة حتي الآن تميزت بالمركزية الإدارية الشديدة المتدرجة هرميا حتى أصغر مستوى محلي، حيث قسمت مصر خلال عصورها التاريخية إلى أقسام كبرى تشتمل على وحدات أصغر مع تباين أحجام ومسميات كل منها في العصور المختلفة، ورغم تغير أشكال الإدارة المحلية في مصر ومسمياتها عبر العصور إلا أنه لم يتغير منهاج إدارتها والإشراف عليها الذي بقى مركزيا، وظل تكليفا مطلقا من السلطة المركزية العليا بالعاصمة.

كانت مصر سباقة في العصر الحديث بين الدول العربية في إقامة وتطوير نظم الإدارة المحلية [1]، حين أصدر الخديوي توفيق عام 1883 قرارا بتنظيم مجالس المديريات (Governorate Councils) الذي تطور في عام 1909 ليعطي لمجالس المديريات الشخصية الإعتبارية، ثم في دستور عام 1923 ليسمح بإنتخاب أعضاء هذه المجالس، تلاه القانون الصادر عام 1934 بتوسيع صلاحياتها على ألا تتضمن المسائل الداخلة في إختصاصات المجالس البلدية الموجودة في المدن والتي بدأت بإنشاء مجلس بلدي الإسكندرية عام 1890 ثم تلاها العديد من المجالس البلدية بالمدن المصرية، والمجالس القروية التي بدأت عام 1917 حيث صدر القانون المنظم للمجالس البلدية والقروية رقم 145لعام 1944 ثم عدل بالقانون رقم 66 لعام 1955، ثم القانون رقم 124 لسنة1960 الذي ألغى المجالس البلدية وأحل محلها مجلس المحافظة والمدينة والقرية والذي عدل بالقانون رقم 43 لسنة 1979 الذي لا يزال ساريا حتى الآن مع تعديل بعض مواده، حيث نص على تقسيم مصر إلى 26 محافظة منها 4 محافظات حضرية و 17 ريفية و5 صحراوية وذلك بالإضافة إلى مدينة الأقصر كمدينة ذات كيان خاص.

وتتبع وزارة التنمية المحلية كافة المستويات الإدارية المحلية في مصر والتي تنقسم إلى ما يلي:

1. **المحافظة (مجلس المحافظة).**
2. **المركز (مجلس المركز).**
3. **المدينة (مجلس المدينة).**
4. **الحي (مجلس الحي).**
5. **مجموعة من القرى (الوحدة المحلية بالقرية).**

على أن تشتمل المحافظات الحضرية على مستويين فقط (المحافظة – الحي).

حيث يكون لكل مستوى من المستويات السابقة سلطة الإشراف على المستويات الأدنى ويضم كل مستوى مجلس شعبي منتخب ومجلس تنفيذي تعينه الدولة، حيث يشرف المجلس الشعبي المنتخب على المجالس التنفيذية ويراقب أعمالها، وقد أفردت اللائحة التنفيذية للقانون ثلاث وعشرين مجالا حددت فيها اختصاصات كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية في كل مجال، وهذه المجالات هي:

– التعليم – الصحة – الإسكان والمرافق البلدية – الشئون الإجتماعية – التموين والتجارة الداخلية – الزراعة – استصلاح الأراضي – الري – القوى العاملة والتدريب – الثقافة والإعلام – الشباب والرياضة – السياحة – المواصلات – النقل – الكهرباء – الصناعة – الشئون الاقتصادية – التعاون – بناء وتنمية القرية – الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي – الأوقاف – الأزهر – الأمن.

بدأت مصر التوجه نحو تطوير نظامها الإداري للحاق بركاب العصر، وكان من أهم مقومات تطوير النظام الإداري بدء تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في مصر، حيث ي ختلف مفهوم الحكومة الالكترونية عن ميكنة العمل الإداري ويختلف عن استخدام الحاسبات في ادارة وتنظيم وتشغيل ومتابعة بعض الاعمال أو اداء بعض الوظائف.

فالحكومة الإلكترونية هي واجهة النظام الإداري وحتي يمكن تطبيقها بمعناها الشامل وتحقيق الهدف منها لابد من أن يكون التعامل بين واجهة النظام والمتعاملين معه ايجابيا يسمح بإرسال واستقبال البيانات والمعلومات والمستندات بين الطرفين، كما يجب أن تتزامن تأدية الخدمة مع الاحتياج لها حيث تفقد بعض الخدمات أهميتها عند تأخر تنفيذها . ومن المنتظر أن يصبح مشروع الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة بصورة متكاملة بحلول عام 2007، على حين أن إرهاصاته بدأت بالفعل في الظهور منذ يناير 2004.

وحيث أنه لا إصلاح بغير إصلاح الإدارة المحلية وأن جهود التنمية على المستوى القومي لا يمكن أن تؤتي الثمار المرجوة منها ما لم تتزامن مع حدوث تنمية موازية ومتسقة على المستوى المحلي، وذلك ليس فقط باعتبار أن المحليات هي الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في تنفيذ خططها العامة، وإنما لأن المحليات هي وسيلتها المثلي لحسن أداء وظيفتها والقيام بواجباتها تجاه مواطنيها ، فكان من الطبيعي أن تكون الإدارة المحلية الإلكترونية أحد جناحي الحكومة الإلكترونية.

ولم يكن من الغريب أن يبدأ تطوير تطوير الإدارة المحلية في محافظة الإسكندرية التي بدأ فيها أول مجلس بلدي، حيث بدأ في عام 2002 تطوير أحياء مدينة الإسكندرية بحي المنتزه وحي شرق ليكونا النواة الأولي لهذه التجربة الجديدة التي استكملت حاليا في جميع أحياء المحافظة مع ربط هذه المواقع الالكترونية بديوان عام المحافظة، وتتركز مهمتها في إنهاء إجراءات أعمال المواطنين مع الاحياء المختلفة بصورة أسرع، حيث بدأ المشروع بتنفيذ عدة مراحل لميكنة العمل الإداري وإنشاء التطبيقات، وتجهيز شبكات الاتصالات وتعديل اجراءات ولوائح العمل، وتدريب العاملين الذين يقدمون الخدمة حاليا بجانب تطوير واعداد موقع العمل بالحي, كما شملت مراحل الاعداد للمشروع اصدار التشريعات الملائمة حتي يستطيع الموقع استقطاب جمهور المتعاملين ويراعي ايضا في تنفيذ الخدمات للمواطنين اعطاء المواطن حقه والحفاظ علي حق الآخرين وسداد حق الدولة وعدم مخالفة القانون وعدم تحميل المواطن أعباء اضافية نظير الخدمة وضمان سهولة التعامل مع النظام فيمكن أن يتم تنفيذ كل المطلوب في أي وقت ومن أي مكان وهذه هي ميزة استخدام شبكة الأنترنت لتنفيذ هذا المشروع.

وقد فاز الموقع الإلكتروني لحي المنتزه – شكل (2)– بالمركز الأول في المسابقة التي أجرتها وزارة التنمية الادارية بين محافظات مصر في تطبيق تجربة الحكومة الالكترونية ، ويقدم الموقع 35 خدمة واصدار التراخيص والشهادات وتقديم الشكاوي ومتابعة الرد عليها وليس من الضروري الحضور الاستلام أو تسليم المستندات والرسوم حيث يمكن استخدام امكانيات النظام وطلب تسلم واستلام في المكتب أو المنزل وهذه الخدمة تقدم مجانا، حيث آتت التجربة ثمارها سريعا وحققت نجاحا جماهيريا كبيرا, عندما تم بالفعل إنهاء مئات الحالات للأفراد دون الاضطرار للتوجه إلي الحي أو الوقوف في الطابور أو التردد علي الموظف مرات عديدة حيث أن هناك اتصالا عبر شبكة الإنترنت بين الأحياء المختلفة وديوان عام المحافظة لإنهاء جميع الإجراءات والقضاء نهائيا علي الروتين والتكدس الجماهيري أمام هذه الأحياء، فلأول مرة في مصر يمكن للمواطن طلب خدمة من أي جهة حكومية من خلال الموقع حيث يتصل الحي بمنفذ الخدمة والتنسيق معه والمتابعة واخطار المواطن بالمتابعة حتي تنفيذ الخدمة المطلوبة.

ما سبق يمثل اتجاها اداريا جديدا يتم به تفعيل دور الإدارة المحلية لتكون جهة التعامل الرئيسية لكل احتياجات المواطن بالاضافة إلي توفير الوقت في مجال واستخراج الترخيص حيث يستغرق تجديد الترخيص 15 دقيقة ومن هنا اتسع الفارق والقيمة المضافة للنظام لتكون أكبر من مجرد استخدام برامج ونظم ومعلومات وحاسبات بل هي تغيير شامل في نمط الحياة.

شكل (2) حي المنتزه و موقعه الإلكتروني على الإنترنت

المصدر: http://www.montazaonline.com

بذلك بدأت مصر محاولاتها لإقامة مجتمع المعرفة الذي يقع عبء كبير في إقامته على الإدارة المحلية – البلديات – حيث أن الطريق لا يزال طويلا وشاقا للوصول إليه في ظل المشكلات العديدة التي تعاني منها وعلى رأسها الأمية والمشكلات الاقتصادية وغيرها، ولكن بالجهود الصادقة للبلديات مع المواطنين يمكن أن تخطو مصر والدول العربية جميعا نحو إقامة مجتمع المعرفة بالمدينة العربية.

ثانياً: نحو إقامة مجتمع المعرفة بالمدينة العربية

تعريف مجتمع المعرفة[2]

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 والذي جاء تحت عنوان (نحو اقامة مجتمع المعرفة) يعرف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية.

وفي العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة بصورة متزايدة محركاً قوياً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وثمة رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع. وتتضح هذه الصلة بأجلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

ويقدم التقرير رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

1-إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

2-النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.

3-توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.

4-التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

5-تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير.

ومن الواضح من معطيات التقرير أن هذه الأركان ليست متوفرة بالشكل المطلوب لبلوغ الغاية المنشودة، وأن كلاً منها يعاني من خلل يمس قدرته كركن في حمل هذا المجتمع المنشود.

فإن للمعرفة دور كبير في الارتقاء بالأفراد والمجتمعات باعتبار المعرفة معين متجدد دائب التنامي، ولذلك فإن الجهود المنظمة والنشطة، التي تقوم على اكتسابها وتعميمها تعتبر مساهماً أساسياً وبغاية الأهمية في عملية التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها، بالنظر إلى ما تمثله الأصول المعرفية للمجتمع من أهمية ترتقي إلى مصاف المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية، ومن ثم التقدم في عالم اليوم والغد.

لقد كان للعرب تاريخياً حضور لافت ومساهمات بارزة في مضمار اكتساب المعرفة وبالتالي تعظيم المخزون المعرفي للبشرية جمعاء، ولهذا فإن الجهود القائمة لاكتساب ونشر المعرفة والتي ينبغي العمل على دعمها وتعزيزها أكثر فأكثر عبر تظافر جهود الأفراد والمنظمات والهيئات والجامعات والدول لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية بما يشكل استعادة لأهم المحطات في تاريخ الوطن العربي، حيث كانت النهضة العلمية أحد ابرز معالم الحضارة الإسلامية التي لا يمكن فهمها منذ بدايتها دون الوقوف على البعد العلمي فيها.

فلم يكن العلم هامشياً في المدينة العربية-الإسلامية، ولم يكن هامشياً في الثقافة العربية العامة وفي وعي الناس. بل كان القرآن الكريم والسنة النبوية، وهما الموجه الروحي والحياتي لعامة المسلمين والعرب، يشجعان على اكتساب المعرفة والعلم ويؤكدان على قيمته لدى كل مسلم، والأمثلة على ذلك كثيرة من القرآن والسنة ومن بينها:

(شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط) آل عمران18.

(هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) الزمر9.

(يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) المجادلة 11.

(وقل ربي زدني علماً) طه 114.

وحديث الرسول: (ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً).

إن هذه المؤشرات تؤكد على أهمية العلم والمعرفة في الحضارة العربية الإسلامية وعلى نزوعها إلى تشجيع طلب العلم واكتسابه وعلى تأكيد أهمية الانفتاح والمساهمة في التطور بشكل لافت جداً وقلما نجد نظيره في الحضارات الأخرى. وهو الأمر الذي يجب استعادته الآن، لخلق نهوض حضاري جديد، يعيد للعرب موقعهم المتميز في التاريخ. ويجعلهم شركاء حقيقيين، في صناعة التقدم الإنساني الراهن.

يجب على الدول العربية أن تؤمن بصدق أن الإنتقال الحضاري الحاسم هو الإنتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الذي لا ينحصر في الحكومة الإلكترونية وتقنية المعلومات والبنية التحتية المعلوماتية فحسب، إنما هو نموذج حضاري متكامل يشيع في المجتمع الديموقراطية والشفافية بحيث يحصل المواطن على أي معلومة فور طلبها دون عقبات، وبذلك ينشأ المجتمع المعلوماتي الذي يتقدم ببطء نحو مجتمع المعرفة الذي يتواكب معه إقتصاد المعرفة حيث تصبح المعرفة هي المورد الأساسي للثروة [3].

تأتي التحولات الإقتصادية في مجتمع المعرفة معبرة عن قدرة المجتمع على الإستفادة من تقنيات المعلومات وعلى إستخدامها وتطويعها بطرق جديدة لتأدية الأنشطة الإقتصادية بصورة أفضل بما يعيد تعريف الأنشطة الإقتصادية المختلفة من حيث نوعية وطبيعة النشاط وكيفية أدائه، وذلك طبقاً للتعامل مع الخصائص الإقتصادية المعلوماتية التي تظهر بجدول (2)، والتي توضح التحولات في طبيعة المفردات الإقتصادية بكافة مشتملاتها بداية من هيكل وطبيعة العمل، مروراً بالأدوار المختلفة للأفراد، وصولاً إلى قياس الأداء ونظام الأجر، بما يحدث تحولاً شاملاً في طرق أداء الأنشطة الإقتصادية التي تشكل عصب التنمية في أي مجتمع.

المفردات الإقتصادية		الطبيعة التقليدية		الطبيعة المعلوماتية	
الهيكل	Structure	متدرج	Hierarchical	مستوي	Flat
الوحدة	Work Unit	القسم	Department	فريق عمل	Process Team
طبيعة العمل	Work Nature	مهمة بسيطة	Simple Task	عمل متعدد الأبعاد	Multidimensional Work
العامل	Employee	متحكم به	Controlled	مفوض	Empowered
الإداري	Managerial	مشرفين	Supervisors	مدربين	Coaches
المدير	Executive	منفذين	Scorers	قادة	Leaders
القيمة	Value	محمي	Protective	منتج	Productive
الإعداد	Preparation	التدريب	Training	التعليم	Education
الترقي	Promotion	التنفيذ	Performance	القدرة	Ability
قياس الأداء	Performance Measurement	النشاط (مدخلات)	Activity (Inputs)	النتائج (مخرجات)	Results (Outputs)
الأجر	Compensation	مرتب	Salary	شراكة	Share Options

جدول (2) الخصائص الإقتصادية المعلوماتية

المصدر: Currie , The Global Information Society - P 148

فمجتمع المعرفة يعني أولا ديمقراطية المعرفة، خاصة في المجتمعات العربية التي لا تزال تشكو من الأمية الثقافية وتحتاج إلى النشر العادل للمعرفة بين كافة شرائح المجتمع العربي لتمكينهم من الدخول إلى مجتمع المعرفة وعدم اقتصاره على الفئة القادرة في المجتمع العربي بما لا يشكل إقامة حقيقية لمجتمع المعرفة، ويعني ثانيا اقتصاد المعرفة الذي يستطيع إستثمار الموارد البشرية الكبيرة المتوفرة بالمجتمعات العربية بصورة فاعلة لتخطى ازماتها الاقتصادية الراهنة والعبور من فكر الاقتصاد الزراعي الذي لا يزال – لاشعوريا – متغلغل في المجتمعات العربية إلى اقتصاد المعلومات والمعرفة دون المرور بالاقتصاد الصناعي الذي لم تستطع المجتمعات العربية إدراكه.

هناك العديد من المحددات التي تعوق نشر وتعميم الأنشطة والخدمات الإلكترونية المعلوماتية في الدول العربية بوجه عام ومن ثم إقامة مجتمع المعرفة على أسس سليمة ومن أهمها ما يلي[4]:

أ –التعديلات المطلوب إدخالها على أنظمة العمل الداخلية في الشركات والمؤسسات لكي تتواءم مع طبيعة مجتمع المعرفة.

ب –صعوبة إنتشار ملكية والتعامل مع التقنيات الحديثة بالإمكانيات المادية والثقافية المحدودة لقطاعات عريضة من المواطنين العرب.

ج –نقص الكوادر المدربة في الحكومة للتعامل مع التقنيات الحديثة.

د –عدم وجود استراتيجية قو مية تعمل من خلال القطاع العام والخاص من أجل الارتقاء بالخدمة الحكومية مركزيا ومحليا.

هـ –عدم تكيف الأفراد مع نظام الحكومة الإليكترونية بما يتطلب التغير في العقلية (Mentality) سواء لدى المواطن أو الموظف.

حيث يتضح أن هناك من هذه المعوقات ما بدأ يسير بصورة جيدة في بعض الدول العربية لكنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من التشجيع لتخطي الفجوة المعلوماتية، والباقي يحتاج إلى تغير جذري في الفكر الإداري العربي للتغلب عليه من خلال الإستراتيجية القومية للإرتقاء بالخدمة الحكومية بشرياً وإدارياً، والتي يمكنها قيادة المعلوماتية في الدول العربية للوصول إلى مجتمع المعرفة.

قد يعتقد البعض أن مجتمع المعرفة يعني الخروج إلى الآفاق الرحبة المفتوحة للعالم الخارجي فحسب، ولكنه أيضاً يعني الإنغماس في المحلية وتثبيت أقدام المجتمع بها ليصبح مجتمعاً شاهقاً شامخاً لا ينفصل عن واقعه المحلي الملموس رغم إحاطته بما يدور بالعالم من حوله بلا تناقض، وذلك ما أطلق عليه مصطلح (Glocalization) وهو مكون من شقين الأول هو العولمة (Globalization) والثاني هو المحلية (Localization)، وهذا المصطلح أطلقه بعض رجال الأعمال اليابانيين عام 1987، ولكنه إنتشر على نطاق واسع في منتصف التسعينات من القرن الماضي على يد عالم الإجتماع البريطاني رونالد روبرتسون (Ronald Robertson)، حيث يتم تطبيقه من خلال عدد من الصور من اهمها تقديم المنتجات أو الخدمات بالجودة العالمية في الوقت ذاته الذي تراعي فيه ثقافة المجتمع المحلي، إستخدام تقنيات الإتصالات مثل الإنترنت لتقديم خدمات محلية على أسس عالمية تربط بين المجتمع المحلي ولا تفصله عن العالم.

لا شك أن المدينة العربية في أمس الحاجة لبناء مجتمع معرفة حقيقي بها يساعدها في النهوض من عثرتها، وهو ما يحتاج إلى الكثير من الجهود من مختلف الجهات الرسمية والأهلية لتمكين المواطن العربي من خوض غمار تحديات العصر الجديد وصعوباته دون أن يفقد هويته أو ينفصل عن واقعه المحلي الذي يرتكز عليه للوصول إلى طموحاته، من هنا يقع العبء الأكبر في الوصول لبناء مجتمع المعرفة في المدينة العربية على البلديات التي يجب أن تتطور وفق المتغيرات الجديدة لمواجهة النقص المعرفي في المجتمعات العربية وتتخطى تحديات الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث التطور الانساني لا يعتمد على الحصول على الاكثر بل الشراكة في ابداع مستقبل البشرية.

ثالثاً: تطوير البلديات في مدينة المعرفة العربية

بدأت العديد من الدول العربية مثل الأردن والإمارات وسوريا وعمان والكويت وقطر ومصر– كما سبق الذكر – واليمن وغيرها مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث تهدف لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة إلكترونياً، بما ي حقق الاستفادة القصوى من تلك الخدمات وبصورة مثلى كما وكيفا ، وبما يحقق نقلة إدارية حضارية في المجتمع العربي ، تساهم في تشجيع المجتمع بكافة طوائفه على الإندماج في مجتمع المعرفة، ولما كانت البلديات تمثل الإدارة المحلية للمدينة العربية بإرتباطها الوثيق وبإعتبارها الجسر الذي يربط بين كل من الدولة والمواطن فإن لها دور فعال في الحكومة الإلكترونية لتقديم كافة خدماتها البلدية إلى المواطن بطريقة متطورة قلبا وقالبا، ويوضح شكل (3) النوعيات المختلفة للخدمات البلدية في منظومة الحكومة الإلكترونية كما يلي:

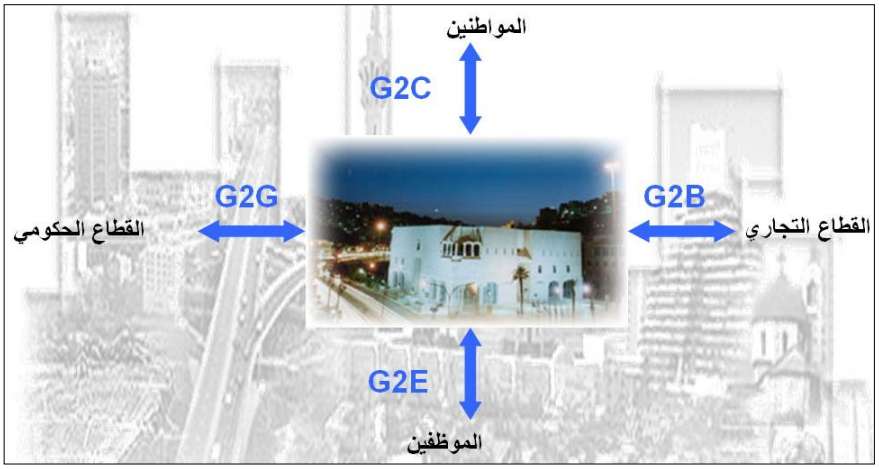

شكل (3) نوعيات الخدمات البلدية بالحكومة الإلكترونية

المصدر: http://www.ammancity.gov.jo

خدمات المواطنين (Government to Citizen) (G2C)

وتعني بتقديم كافة نوعيات الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً، حيث يخصص رقم سري مؤمن لكل فرد يمكنه من خلاله أداء الخدمات المختلفة، مثل الوثائق المدنية وتراخيص البناء وغيرها، وذلك من أي مكان وفي أي وقت عبر شبكات الإتصالات المختلفة وعلى رأسها شبكة الإنترنت.

خدمات القطاع الحكومي (G2G) (Government to Government)

وتعني بتبادل المعلومات والمراسلات بين الإدارات الحكومية بمختلف نوعياتها ومستوياتها، حيث يسمح النظام لجميع الجهات المتشاركة في موضوع معين برؤية كافة المعلومات الخاصة به وأي تحديث يلحق بها، مع إعطاء حق التعديل لكل جهة في مجال إختصاصها، بحيث تتشارك الإدارات المختلفة في إتخاذ القرارات بطريقة سريعة منظمة دون تضارب.

خدمات الموظفين (G2E) (Government to Employees)

وتعني بالمعاملات بين الإدارات الحكومية المختلفة وبين موظفيها المتعددين الذين قد يتلقوا تعليماتهم في أي وقت ومن أي مكان لإطلاعهم أولا بأول على كل ما يستجد من اعمال مطلوبة وخلافه، وبخاصة في الحالات العاجلة مثل حالات الطوارئ وغيرها، حيث يسمح النظام بإجراء جميع أنواع المعاملات، لتتم إلكترونياً في كافة مراحلها .

خدمات القطاع التجاري (G2B) (Government to Business)

وتعني بالمعاملات بين الإدارات الحكومية المختلفة وبين الشركات المتعددة التي إما تسوق منتجاتها وخدماتها المختلفة مثل التوريدات والمقاولات وغيرها، وإما ترغب في الإنتفاع بخدمات معينة تقدمها الجهات الحكومية مثل طرح مزايدات وغيرها، حيث يسمح النظام بإجراء جميع أنواع تلك المعاملات التجارية، لتتم إلكترونياً في كافة مراحلها.

ولما كان إنتشار تقنية المعلومات يكون بطبيعته أيسر في الدول ذات الحجم السكاني المحدود والإمكانيات الإقتصادية الأكثر إرتفاعاً نسبياً، فقد كان من الطبيعي أن يسير تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في العالم العربي بصورة أسرع وأكثر وضوحاً في دول الخليج العربي، وبخاصة إذا تواكب ذلك مع تفهم عميق لطبيعة المتغيرات والتحولات التي فرضها عصر المعرفة، وفيما يلي عرض لبعض التجارب البلدية الخليجية الناجحة في ولوج مجتمع المعرفة:

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

كانت – ولا تزال – تجربة دولة الإمارات في مجال الحكومة الإلكترونية تجربة ناجحة نجاحاً ملحوظاً، ليس فقط لتوافر الإمكانات المادية، ولكن أيضاً لتوافر الإقتناع الحقيقي بأهمية تقنية المعلومات في التنمية وتطويع الفكر الإداري والتنفيذي لخدمة ذلك الهدف، حيث وصلت نسبة التعامل من خلال الحكومة الإلكترونية – بصورة كلية أو جزئية– إلى ما يقرب من 40% من إجمالي التعاملات، وهي نسبة ليست بالقليلة خلال عامين فقط من بداية التطبيق.

وقد إستخدمت بلدية دبي نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط مدينة دبي، حيث بدأ مشروع نظم المعلومات الجغرافية في عام 1991 كنظام لحفظ الخرائط (CAD System) ثم تم استخدامه لإخراج المخططات وشهادات عدم الممانعة بما يسهل طبيعة العمل ويضيف لها قيمة تزيد الإنتاجية وتحسن نوعيتها وتقلل النفقات على المدى الطويل، مثل إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط المرافق المختلفة كما يظهر بشكل (4)، مما ساهم في سرعة متابعة المتغيرات العالمية والمحلية والإستجابة السريعة لها، وساعد على النمو الهائل الذي تشهده دبي بصفة خاصة، ووضع دبي على خريطة الإقتصاد العالمي بإندماجها مع إقتصاد المعرفة الذي يتزايد يوماً بعد يوم.

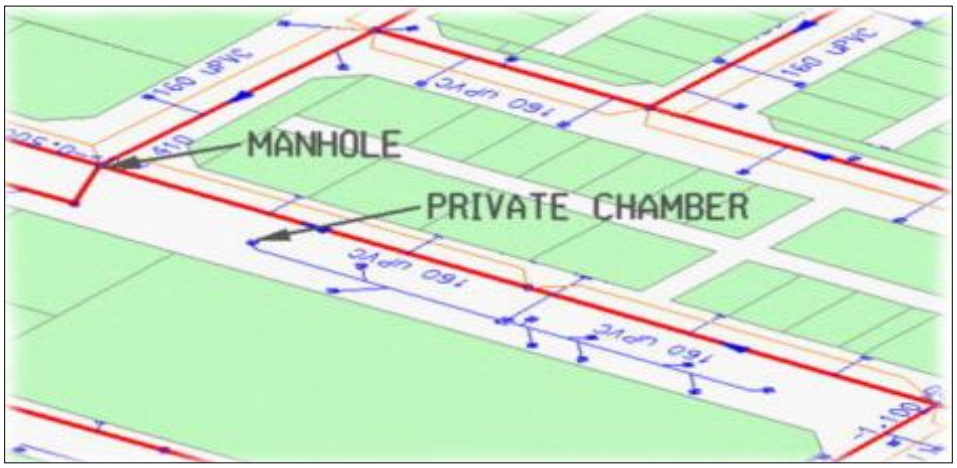

شكل (4) إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط مرافق مدينة دبي

المصدر: محمد عبد الله الزفين – نظام المعلومات الجغرافي لبلدية دبي

تجربة دولة قطر:

بدأت قطر تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحكومة الإلكترونية في سبتمبر 2000، حيث إقتصرت المرحلة الأولى على الربط بين عشر مؤسسات عامة وستة وزارات بكابلات ألياف ضوئية تتيح إستخدام التطبيقات المختلفة أربع وعشرون ساعة يومياً جميع أيام الأسبوع، وبدأت بتمكين العاملين الأجانب من تجديد تراخيص إقامتهم، بما في ذلك دفع الرسوم إلكترونياً بالكامل، وتطورت تدريجياً ليصبح متاحاً من خلالها أداء أغلب الخدمات الحكومية بمختلف نوعياتها، وقد حصلت حكومة قطر الإلكترونية على جائزة أفضل بوابة إلكترونية عربية عام 2004.

كانت وزارة الشئون البلدية والزراعة في طليعة الوزارات التي بدأت المرحلة الأولى من الحكومة الإلكترونية، وذلك لمساهمتها في إقامة نظام قومي للمعلومات الجغرافية بدولة قطر منذ عام 1990، حيث شمل ذلك النظام ميكنة العمل بالوزارة، وساعد على توفير كل من العناصر التالية:

أ– شبكات المعلومات.

ب– نماذج الخدمات الرقمية.

ج– تطوير النظم الداخلية.

وهي عناصر أساسية كانت ضرورية للتعامل من خلال بيئة إلكترونية، مما مهد للدخول في منظومة الحكومة الإلكترونية، وساهم في الربط بين التخطيط العمراني وتنفيذه بصورة متكاملة بين الإدارات الحكومية بمختلف تخصصاتها ومستوياتها من جهة، وبين المواطنين والشركات وكافة المشاركين في عملية التنمية العمرانية والمستفيدين منها من جهة أخرى، بدون أي تضارب سواء في إتخاذ القرارات العمرانية أو في تنفيذها.

تطبيقا للإدارة العمرانية الفاعلة بدولة قطر فقد تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توثيق المخططات العمرانية الحالية والمقترحة بمدينة الدوحة من خلال تقسيم مدينة الدوحة إلى عدد من المناطق كل منها له رقم محدد، ليتم التعامل بسهولة من خلال تلك الأرقام إلكترونياً في جميع المجالات العمرانية المختلفة، ولتتم كافة عمليات التنمية العمرانية بسهولة وسرعة ودقة متناهية عبر بيئة إلكترونية متكاملة، تحدد فيها أهداف التنمية العمرانية ومقومات تنفيذها، ويمكن متابعة مدى تنفيذ ذلك بصورة لحظية، حيث يمكن معرفة أي معلومات أو إشتراطات خاصة بأي منطقة، وإجراء كافة التعاملات الخاصة بأي قطعة أرض إلكترونياً بالكامل سواء كانت بيانات عن ملكية الأرض أو الاستعمالات المسموح بإقامتها بها أو الاشتراطات البنائية العامة والخاصة أو استخراج تراخيص البناء وخلافه[5].

بذلك فقد خطت بعض البلديات العربية خطوات واسعة نحو وضع البنية الاساسية المعلوماتية لمجتمع المعرفة بالمدينة العربية، ولكن لا تكفي هذه الخطوات الفردية لبناء مجتمع المعرفة في المدينة العربية، فمن الضروري العمل على وضع إستراتيجية متكاملة للبلديات لتحفيز المجتمع للتحول نحو مجتمع المعرفة ومساعدته بشتى السبل للتغلب على الصعوبات العديدة التي تواجهه، على أن يكون ذلك بالتنسيق في التخطيط والتنفيذ بين البلديات وكافة الهيئات المعنية بالدولة من جهة، وبين البلديات ومواطنيها على قدم وساق.

رؤية لتطوير البلديات في مدينة المعرفة العربية

تستند رؤية تطوير البلديات في المدينة العربية على تطوير مقومات الإدارة المحلية، وذلك في ضوء مستجدات ظهور مجتمع المعرفة وفي ضوء التجارب التي تم استعراضها، لكي تؤدي البلديات دور مؤثر في التشجيع على قيام مجتمع المعرفة ثم العمل على تقوية دعائمه وتقويته من أجل تنمية حقيقية في الوطن العربي ككل.

إن الإدارة البلدية تحتاج إلى تطوير شامل، فقد تأسست لعصر مختلف ولمواطن مختلف وبمعايير أداء لا تتوافق مع مقتضيات مجتمع المعرفة، حيث تحتاج إلى إعادة بناء في المجالات الأربع التالية:

1- تمكين البلديات من أداء دورها بكفاءة في المجتمع المحلي:

- ضرورة تعديل التشريعات لإعطاء سلطات تنفيذية واسعة للبلديات على أن تكون منتخبة وممثلة للمواطنين تمثيلاً صادقاً وأن يقتصر دور الحكومة المركزية على التنسيق بين البلديات المختلفة والإشراف العام دون التدخل في أعمالها إلا إذا تعارضت مع باقي مصالح الدولة.

- إعادة هيكلة النظام الإداري للبلديات، لأن المخرجات الحالية لنظم الإدارة البلدية هي أقل بكثير من حيث كفاءتها وفاعليتها من قيمة المدخلات التي تخصص لها من موارد بشرية ومالية، وإعادة النظر في العمليات الإدارية نفسها ودورة العمل داخل المؤسسات والجهات الحكومية المرتبطة بالبلديات وبخدمات المواطنين.

– وضع نظام متكامل على مستوى الدولة لتسهيل التنسيق بين السياسات الخاصة بكل قطاعات الدولة والإستغلال الفعال لأنظمة الاتصالات والمعلومات مثل تفعيل دور الحكومة الالكترونية والتطبيقات المختلفة لنظم المعلومات الجغرافية وغيرها، على أن يكون ذلك بالتوازي بين البلديات بمستوياتها الصغرى والكبرى وصولا إلى الدولة بالكامل، ويتبع ذلك تنسيق بين الدول العربية ذاتها.

– تطوير الأداء الوظيفي للموظفين بمختلف فئاتهم وتوفير التدريب المستمر لهم باعتبارهم المورد البشري الذي يدير المنظومة البلدية، لذلك فإن صقلها والارتقاء بها فنيا للعمل في بيئة إلكترونية ولبذل قصارى جهدهم لخدمة المواطن مع توسيع آفاق التطوير المستمر سواء للأفكار أو طرق تنفيذها من خلال تنمية ثقافة الإبتكار لا التقليد مع الإطلاع بإستمرار على الجديد على المستوى المحلي والدولي للإستفادة من تجارب الآخرين.

– إتاحة المعلومات من خلال قوانين تكفل إتاحة المعلومات بالتساوي بين المواطنين لتوفير الثقة المتبادلة التي تؤدي إلى المشاركة الفاعلة، مع إتصال البلدية بالمواطنين اتصالا وثيقا وأن تشركهم بفاعلية في التخطيط والمتابعة لكافة اعمال البلدية بشفافية كاملة للوصول إلى المشاركة البناءة مع الأفراد والجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي.

– أن يكون للبلديات دور أساسي في تنمية وتحفيز الاستثمارات والموارد المحلية لتوفير التمويل اللازم لتطوير الإدارة البلدية من أجهزة وتجهيزات وبرمجيات وأجور مناسبة وتدريب راقي وخلافه، وتمكين الإدارة المحلية من القيام بدور أكبر في الاقتصاد المحلي والإقليمي من خلال التعاقدات وتكوين المشاريع المشتركة.

2–الإهتمام بشبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية:

– ضرورة العناية بكفاءة شبكات الإتصالات على مستوى المدينة من حيث اسعار الخدمات وجودتها بالإضافة إلى الصيانة الدورية وسرعة إصلاح الأعطال وخلافه، حتى يمكن للأفراد والمؤسسات الإعتماد عليها في أداء أنشطتها، حيث ستتميز المدن الأكثر إهتماماً بكفاءة وموثوقية شبكات الإتصالات بكون ذلك عاملاً لجذب السكان والإستثمارات لها.

– خدمة المواطنين بكفاءة من خلال شبكات الإتصالات في مدينة المعرفة، فالفرد في المعتاد قد يقضي معظم أوقاته خلال النطاق المحلي المحدود – مثل المجاورة السكنية أو الحي السكني الذي يقطن فيه – وذلك إذا توافرت شبكات إتصالات جيدة على المستوى المحلى يمكنه من خلالها أداء العديد من الأنشطة – وخاصة الأنشطة الأكثر روتينية – بما لا يجعله يخرج عن ذلك النطاق المحلي سوى لأقل قدر ممكن من الأنشطة، وذلك لتوفير الوقت والجهد والمال بعدم الإنتقال غير الضروري بالمدينة، وللمساهمة في إعادة الروابط الإجتماعية التي إندثر بعضها في المجتمع العربي بين الأسرة الواحدة وبين الأقارب والجيران في نطاق الشارع الواحد والمنطقة الواحدة.

– الإستفادة من جهود القطاع الخاص في إقامة شبكات الإتصالات داخل المدن بالمواصفات والمعايير التي تحددها الدولة طبقاً للإحتياج، والإستفادة من كافة الجهود الحكومية والشعبية والإستثمارية لإقامة مراكز إتصالات محلية في كل منطقة – يمكن أن تكون على مستوى مكاتب البريد أو مستوى أقل – يمكن من خلالها التدريب على إستخدام تقنية المعلومات وتوفير أحدث وسائل وخدمات الإتصالات بها، ليكون متاحاً للعامة الإستفادة منها في مشكلات مثل الأمية ثم التدريب على تقنية المعلومات، ليكون متاحاً لهم بعد ذلك إستخدامها من مساكنهم أو من أي مكان، بحيث تصبح هذه المراكز نواة تكنولوجية للمنطقة المحلية المحيطة بها، وذلك للمساهمة في توسيع قاعدة إستخدام تقنية المعلومات.

3- الإهتمام بالخدمات المعلوماتية المقدمة للمواطنين:

-إقامة مواقع إلكترونية خاصة بكل مدينة، تكفل أداء الخدمات المحلية المختلفة العامة والخاصة على مستوى المدينة، كما توفر الترابط والإتصال بين الأفراد على مستوى المدينة وتساهم في عدم إنعزالهم في مناطقهم المحلية المختلفة.

-مساهمة المواقع الإلكترونية في توفير معلومات فورية عن المدينة مثل مدى إزدحام الطرق بالمدينة وتوضيح الطرق البديلة، وكذلك أهم الأخبار المحلية، كما يمكن من خلالها توفير إستطلاعات للرأي فورية ودقيقة عن كافة الموضوعات المحلية الهامة، وغير ذلك من الأنشطة التي يمكن أن تستحدث لتوفير حياة أفضل للسكان في كافة المجالات.

-مساهمة المواقع الإلكترونية في الربط بين سكان المنطقة على المستوى المحلى مكانياً ولامكانياً في آن واحد؛ حيث تساهم في الربط المكاني بينهم بتوفيرها للخدمات المختلفة عن بعد جزئياً أو كلياً بما يعمل على تواجد السكان بالمناطق المحلية من حي سكني أو مجاورة أو شارع أو حارة لأكبر وقت ممكن، وذلك مع مساهمتها في عدم إنعزال الفرد بمنزله عن جيرانه عن طريق المساهمة في إشتراك أهالي كل منطقة بأنشطة مكانية متعددة لتنظيم أوقاتهم معاً لحضور المناسبات الموسمية والرياضية والدينية والثقافية وأداء الواجبات الإجتماعية المشتركة وغيرها، كما تساهم في الربط اللامكاني في فترات تواجد الأفراد خارج مناطقهم المحلية – والتي قد تطول أو تقصر– بتعريفهم بالأخبار والأنشطة المحلية وغيرها.

- تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين بما يشكل حافز أكبر للتنمية به، حيث تتبارى كل مدينة بمختلف المساهمات من أفراد وشركات وهيئات وإدارات محلية في الترغيب على الإقامة بالمدينة في ظل منافسة مع باقي المدن على جذب السكان والإستثمارات، حيث ينبغي أن يتم ذلك في إطار تنسيق بين المدن المختلفة على مستوى الإقليم وعلى المستوى القومي وخاصة في المراحل الأولى من التحولات المستجدة للعمل على توحيد الجهود لتحقيق الأهداف العامة والقطاعية للتنمية على مستوى الدولة ككل.

-إنتاج الأدلة الإرشادية الإلكترونية وتعميمها مع تدعيم التواصل بين الإدارات المختلفة داخل البلدية من جهة وبين البلدية والجهات العامة والخاصة والسكان من جهة أخرى لتنمية وعي المواطنين والتغلب على النقص المعرفي بالمجتمع وتدعيم الثقافة البلدية.

-تطوير التطبيقات والبرمجيات لإستخدامها لتطوير المدينة العربية بما يؤدي إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة إلى المواطنين وتسهيل إجراءاتهم.

4-توفير المرونة في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية طبقا للمتغيرات:

-نظرا لعدم التيقن من اتجاهات تخطيطية بعينها يمكن أن تنتج في مدن المعرفة، فإنه من الضروري توافر مرونة شديدة في إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية طبقا للمتغيرات المختلفة ورغبات السكان وتوجهاتهم مع ضرورة الاهتمام بتوفير المناخ الصحي والإجتماعي في المناطق السكنية والتي قد يسمح فيها بتواجد بعض إستعمالات الأراضي الخدمية والصناعية غير الجاذبة للرحلات من خارج المنطقة السكنية وغير الملوثة للبيئة أو المقلقة للراحة، على أساس معايير خاصة بذلك يتم تحديدها على مستوى المدينة ككل وعلى مستوى كل منطقة سكنية، بحيث تساعد على التنمية الإقتصادية للمناطق المحلية وتوفير فرص عمل لسكان المنطقة، كما تساهم في الحفاظ على المنطقة وتطويرها بإستمرار.

-ضرورة إستخدام نظم المعلومات الجغرافية بفاعلية من خلال بناء قواعد معلومات دقيقة يتم تحديثها بإستمرار مع توفير الحماية الإلكترونية اللازمة لها من الإختراق وإستخدامها في عمليات إعداد وتحديث وتنفيذ المخططات العمرانية حتى يعكس نظام المعلومات الجغرافي للبلدية حجم التعامل الفعلي مع التقنية في التخطيط العمراني والخدمي، حيث لا يمّكن نظام المعلومات الجغرافي من حماية الاستثمارات في البيانات فحسب بل يمكّن كذلك من مضاعفتها بتشاركها مع الهيئات الأخرى المنتجة لبيانات ومع مختلف المستخدمين والمراجعين.

-من الضروري العودة للجذور القديمة للمدينة العربية والإسلامية بصورة معاصرة من خلال توفير الأمن والخصوصية مع تحقيق الترابط بين الجيران في المنطقة وغيرها من الصفات المفتقدة حالياً في المدن الحديثة، حيث يساهم في ذلك توافر صلاحيات واسعة للإدارة المحلية للمنطقة بواسطة سكانها بما يشعرهم بالإنتماء إليها وأهمية المحافظة عليها وتطويرها المستمر من كافة الجوانب.

الهوامش والتعليقات:

(1) أحمد خالد علام-عبد الغني شعبان، العمران والحكم المحلي في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، **2000**-ص**118-128**.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام **2003**- نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-المملكة الأردنية الهاشمية، **2003**-ص**35**.

(3) مركز الدراسات المستقبلية، الندوة الإستهلالية لرؤية مصر **2025**، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- مجلس الوزراء، القاهرة، **2005**-ص**17**.

(4) أحمد كمال الدين عفيفي-وائل محمد يوسف، المدينة العربية في ظل الحكومة الإلكترونية-ندوة الحكومة الإلكترونية- الواقع والتحديات، المعهد العربي لإنماء المدن، مسقط، **2003** – ص **3**.

(5) **AL GHANIM , Q. M. ; 2001 ; Qatar's e-Government** ; A Great Leap Forward Towards a Nation-wide e-Government – **IN Future Cities Symposium – Arab Urban Development Institute – Saudi Arabia - Riyadh – Vol (2) - P 1-4 .**

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1-أحمد أبوزيد، المعرفة وصناعة المستقبل، كتاب العربي، الكويت، .**2005**

2-أحمد خالد علام-عبد الغني شعبان، العمران والحكم المحلي في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، **2000**.

3-أحمد كمال الدين عفيفي -وائل محمد يوسف ، المدينة العربية في ظل الحكومة الإلكترونية -ندوة الحكومة الإلكترونية - الواقع والتحديات، **المعهد العربي لإنماء المدن، مسقط، 2003**. http://www.araburban.org/eGov/arabic/ArabicPDF/07.PDF

4-آمال عبده- أشرف المقدم، الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران ، بحث منشور- مؤتمر الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران- قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة- جامعة أسيوط، أسيوط، **2005**.

5-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام **2003**- نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المملكة الأردنية الهاشمية، .**2003**

6–مركز الدراسات المستقبلية، الندوة الإستهلالية لرؤية مصر 2025، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار– مجلس الوزراء، القاهرة، 2005. http://www.idsc.gov.eg/Uploads/Docs/7/egypt2025.pdf

7–موقع حي المنتزه – محافظة الإسكندرية– على شبكة الإنترنت http://www.montazaonline.com/default.asp

8–موقع مدينة عمان – المملكة الأردنية الهاشمية – على شبكة الإنترنت http://www.montazaonline.com/default.asp

9–محمد عبد الله الزفين – منال أحمد الشملان، نظام المعلومات الجغرافي لبلدية دبي، الحلقة الدراسية السابعة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية القاهرة، 2001. http://www.oicc.org/seminar/papers/ 60-MZakgin/60-MZakgin-formated.htm

10–فهد بن صالح السلطان، تطور الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية خلال 20 عاما: الواقع والطموحات، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003. http://www.ksu.edu.sa/kfs-website/source/71.htm

11–وائل محمد يوسف، مستقبل العمران في عصر تكنولوجيا المعلومات، رسالة دكتوراه غير منشورة–قسم التخطيط العمراني–كلية الهندسة–جامعة الأزهر_القاهرة، 2003.

12–وائل محمد يوسف، الإطار العمراني للعمل عن بعد، المجلة العلمية لهندسة الأزهر AUEJ–المجلد الثامن العدد العاشر –القاهرة 2005.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

13-United Nations Development programme, Human Development Report 2005- International cooperation at a crossroads Aid, trade and security in unequal world**, (UNDP), New York, 2005.**

http://hdr.undp.org/reports/global/2005/pdf/HDR05_complete.pdf

14-Currie, W.; The Global Information Society – John Wiley & Sons – Chichester-2000.

15-AL GHANIM , Q. M.; Qatar's e-Government ; A Great Leap Forward Towards a Nation-wide e-Government – **IN Future Cities Symposium – Arab Urban Development Institute – Saudi Arabia - Riyadh – Vol.(2) - 2001.**